الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ملحمة جاكارتا والتأثيرات ما فوق الرياضية

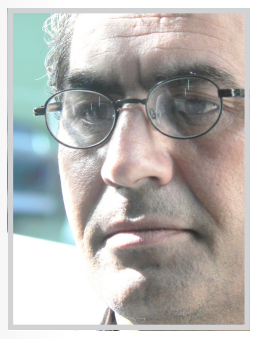

قاسم محمّد عبّاس
كاتب وباحث

قد يبدو عنوان كهذا للكلام عن مباراة رياضية اتخذت موقعا رمزيا في نفوس العراقيين، مبالغاً فيه إلى حد ما، لكن من يفكر في الأمر بتلك الدقائق التسعين والمشاعر التي مرت بها قلوب العراقيين خلال ذلك الوقت واستعاد موقفنا المتوحد مع أنفسنا، وتلبس بذلك التوق لفكرة البطولة استحقاقا، ووضعنا تفاصيل ذلك النجاح الرياضي في إطار فهمنا، فسنرى كل تفصيل، وكل ما أحاط بتألق هؤلاء الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والعشرين أن عنوانا مستعارا من فعل تاريخي يجيء كنوع من التأمل في حدث يتخذ طابعا استثنائياً محوره أفعال بطولية في حركة عالم الرياضة اليوم.

فجملة ظروف تتدخل في بنية كل ملحمة كي تدخل سياقا تاريخيا، يسمح بأن يبدو أن انتصاراً ما في ظرف ما يستحضر طابعاً ملحميا يتوافق مع مشاعر أبطال تلك الملحمة وجمهورها، من دون الخوض في تفاصل تقنية ليست من شأننا نسترجع تنامي فصول هذه الملحمة في إطارها الإنساني والتاريخي ابتداء من وقائعها الأولى مع الفريقين الفيتنامي والاسترالي الذي اخرج من بطولة حشد الإعلام الغربي انحيازه فيها مؤكدا موقع الاستراليين فيها،الذين آمنوا بموقعهم في المخيلة الجماهيرية أكثر من الواقع، أمكن لنا ابتداء من وقائع مباراة الفريق العراقي مع المنتخب الاسترالي ضرب جرس الحضور الرياضي المملوء بدراما تكثفت فصولها عبر عدة صراعات تباينت مساراتها فمرة استرالية ومرة يابانية وأخرى كورية جنوبية، وذروتها سعودية، ولو وضعت هذه المنافسات في صراع رياضي مجرد لأمكن القول إن الكلام عن ملحمة ما مبالغة وجنوح، لكنه لا يتوفر لنا القفز فوق تلك الملابسات التي أدت في منتصف الطريق إلى دخول الدم العراقي على وقائع هذه الملحمة، فلم يكن بمستطاعنا عزل الظروف المحيطة عن الوقائع التي نحاول الاقتراب منها، فالملحمة القادمة من نشوة الانتصار البطولي والدم المسفوح من اجلها غمر قلب هذه الملحمة بصبغة قدسية، كان للدم فيها الوقع الأكثر حدة، بفهم أن أي انتصار هو لحظة كامنة في وعينا، كما الشرارة في الحجر، فالتجاوز الكبير في المواجهة مع كوريا تجلى بنتائج على مستوى الأهداف وخلف تأويلا جماليا سيسهم لاحقا في صياغة التربع على عرش ملحمة كروية تشير إلى أن نكون أبطالاً لآسيا.

طوال وقائع تلك الفصول كانت صورة رمزية بالعودة إلى بغداد بكأس آسيا، من أجل هدف اكبر من الانجاز الرياضي، وأولى تلك التضحيات هو ذلك القتل الجنوني عقب المباراة مع كوريا الجنوبية، فلربما يبدو مسار التأويل هذا ينسجم مع القراءة المأساوية لحادث قتل المحتفلين إذ ظهر جانب من النصر بصبغة روحية أقصت البعد الحسي للعبة رياضية تركت أثرها في الوقائع والصراع السياسيين، بمعنى لا يمكن لنا أن نقرأ الحادث الرياضي هذا قراءة رياضية حرفية تضع التاريخ الرياضي وخطط المدربين وطبيعة الصراع في الدورة موضع التحليل فهذا من شأن محللينا الرياضيين، لكنني مشدود لأقوال ولمحات والتفاتات كلها بدت كهواجس وأحلام ورغبة ملحة تحترم الجانب البعيد للصورة العامة للحدث، فمما لا شك فيه أن تلك العلامات السود التي أربكت الإطار الملون للمباراة بدت كمطالبات فوق رياضية أعادت صياغة التفكير الرياضي، وأفهمتني كمتابع لقدرة هؤلاء الشباب على هذا الركض المتواصل طوال التسعين دقيقة دونما اثر لتردد أو تعب،ذلك الإيقاع الذي أعلن وانشد لمقولة نقص الإعداد، والافتقاد للظروف المناسبة والإيمان المطلق بفكرة تقديم الفرح للآخرين قيم رمزية لكنها في جوانيتها أوصلت النيات إلى مناطقها القصوى، وهو ما يبرر لي في الأقل ذلك الإصرار على إظهار الخصم مسلوبا أمام طرق مغلقة لن تؤدي نحو مسرح سياسي أو نحو المرمى الرياضي.

لن تكون هناك عودة إلى بغداد بلا إيقاع دراماتيكي، لن تكون هناك عودة من دون تحريك الوجدان العام، لن تكون هناك عودة إلى بغداد من دون البقاء في قلب الحدث مدة من الزمن،موانع العودة الصادرة من ممثلي الشعب العراقي ونعني بهم لاعبي المنتخب سجلتها إشارات بدت في نذور وتمنيات للأطفال والأمهات والساسة ورجال الجيش ورجال الدين، ثمة حكاية كانت تتنامى فصولها من تلك المباريات مع فيتنام وعمان وصولا لمواجهة استراليا وما تلا ذلك من ذروة لاستكمال الحلقة الأخيرة مع السعوديين.

المواجهة المتحمسة في المباراة النهائية مشحونة بأقوال وتحديات وحسابات لا يمكن أن تقرأ رياضيا فحسب مهما بدونا مهنيين، ولا يمكن إبعاد تلك التأملات الممكنة قبيل وفي أثناء المباراة تلك التي تشير إلى إحساس ما أن هناك تجاوزا رافدينيا ما على مستوى القدرات والحضور إزاء رمزية بدت واضحة في غطرسة القحطاني وما يعبر عنه من وجود رياضي، فمنذ الدقائق العشر الاول راحت تلك الصورة المستقرة التي كرسها الإعلام الخليجي تصاغ على نحو مختلف، إزاء فعل عراقي متصاعد، لم يكن في مواجهته سوى ردود أفعال تقليدية، فالقحطاني وتقديمه بوصفه قناصاً، أو مالك بوصفه مغتنما بارعا للفرص وصور أخرى للبحري أو غيره، فهؤلاء بدوا في مواجهة انشقاق مرعب يتسبب به الضغط النفسي وحركة اللاعبين العراقيين كدفقة هائلة سببت دونما شك إحساساً بالقهر لدى الفريق الخصم، فلم تعد الاحتيالات العنيفة، ولا الجرأة المزعومة كافية للوصول إلى تخوم نور صبري، فالانتصار الذي تجلت تفصيلاته في أثناء المباراة، أوقف الزمن في لحظة محتشدة، كمن يرى نفسه ينظر إلى النتيجة وكأنها حقيقة لا تساعد على صياغة أي حل واقعي، فليس الموضع موضع فتوة استفزازية، ولا الحال حال التملص من المسؤولية، وهذا هو وحده يبرر إجمالاً الإيقاع النفسي للاعبي السعودية، فتذوق الطعم الأول للخسارة بالنسبة لفريق يافع مثل الفريق السعودي أسهم فيه كرار ونشأت ويونس وقصي، منذ الشوط الأول،وهذه سياقات نفسية تفعل فعلها في المنطق والتفكير العربيين، حيث تتراجع الخبرة المهنية أمام الضربات الرمزية للخسارة الممكنة التحول، إنها حالة من حالات التبديل القليلة للوقائع، لا تخلقها إلا طاقة مضمرة تستحضر في ظروف وانعطافات محددة، حيث يكون فيها المرء في مواجهة مع العدل والانتصار.

كنتُ حريصاً على متابعة الانفعالات النفسية التي بدت على وجوه الأشقاء السعوديين لحظة دخولهم الملعب.. كان ثمة وجوم وانكسار مسبق، وإحساس واضح بهزيمة منتظرة، استعدت هذه الصور بعد خسارة الشبان السعوديين، وفهمتُ الأمر على أن هؤلاء الشبان كانوا هم أيضاً خاضعين لحجم الضغوط (فوق الرياضية) التي يتعرض لها اللاعبون الخصوم (لاعبو العراق)، وكان الشبان السعوديون منسحقين تحت وطأة هذه الضغوط، بمثل ما كان خصومهم العراقيون مشحونين بقوة تلك الضغوط لست متأكدا من تلك التأويلات السريعة الممكنة لتقصي ما يعد مخفيا أو مبتعداً في الحقيقة عن الإطار الشكلي لمباراة كرة قدم، لكن في مجمل الأحوال لن تكون تلك المشاعر المتتالية للفريق السعودي الذي اختفى رمزيا تحت وطأة الضربات المتلاحقة من فتية، ارتدوا لونا ابيض، وشحوه بسواد، لن تكون تلك المشاعر إلاّ صورة ما عن إرادة مسلوبة أقيمت على خبرة متواضعة، ووهما بتفوق ما مصنوع في ظروف استثنائية كشف عن ثغرة حقيقية يجب الوقوف عندها.

(التوازن الوطني).. تكريس للمحاصصة الطائفية

د. صلاح عبد الرزاق
باحث اسلامي

يبحث مجلس النواب مشروع قانون لتشكيل هيئة جديدة اسمها (هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني) مهمتها إعادة هيكلة دوائر الدولة العراقية وفقاً لمكونات الشعب العراقي. وهي هيئة مستقلة تخضع لإشراف مجلس النواب مالياً وإدارياً. وستقوم الهيئة بإعادة النظر في هيكلية دوائر الدولة العراقية المدنية والعسكرية، وفحص ملفات العاملين فيها والتأكد من انتمائهم المذهبي ونسبتهم في كل دائرة ووزارة ومؤسسة. وتقوم بمراجعة الأوامر الإدارية المتعلقة بالتعيين والتوظيف والدرجات الوظيفية ومدى تقسيمها على الحصص الطائفية. وإذا وجدت مثلاً أن نسبة الموظفين الشيعة أكبر من نسبتهم السكانية (٦٥٪) أو أن نسبة السنة في الدائرة أقل من نسبتهم السكانية (١٥٪)، عند ذاك تقدم تقريراً بإصلاح هذا الوضع الشاذ!! والمخالف لأعراف المحاصصات الطائفية.

ولا نعرف كيف ستتعامل مع النسبة الزائدة، هل تقيلهم؟ أي تحيلهم على التقاعد؟ وكيف يجري تعويضهم من الطائفة المستحقة؟ وهل تلتفت إلى الكفاءة والنزاهة أم يكفي ترشيح مجموعة من تلك الطائفة لشغل مناصب مهمة دون استحقاق؟

هذه الهيئة التي تطالب بها بعض الجماعات السياسية في محادثاتها وبياناتها تحت مسمى تحقيق التوازن الوطني أمر غير مقبول للأسباب الآتية:

١- التوقيت غير مناسب، لأن العراق بحاجة اليوم إلى مشاريع لتماسك الوضع الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية وتقوية المصالحة الوطنية التي تعاني تصدعات بسبب أعمال العنف الطائفي والإرهاب التكفيري والبعثي. وفي الوقت الذي يعيش قرابة مليون عراقي مهجراً مشرداً في بلده بسبب التهجير القسري، هناك أضعاف هذا العدد اضطر إلى الهجرة إلى بلاد أخرى. كما يزيد هذا القانون الانقسام الاجتماعي والصراع السياسي حول السلطة الذي اتخذ أشكالاً متنوعة منها عرقلة عمل الدولة من خلال تعليق عضوية الوزراء أو عدم الحضور في جلسات مجلس النواب إلى التهديد والوعيد إذا لم تجر تلبية مطالب هذه الجماعة أو تلك، إلى المؤامرات مع مخابرات دول أجنبية وعربية.

٢- يكرس القانون المحاصصة الطائفية التي يتمشدق الكثيرون بأنهم ضدها . نعم هم ضدها إذا كان غيرهم يستفيد منها، أما هم يطالبون بها حتى لو وصلت البلاد إلى أزمة خطيرة. فقد رأينا أن جبهة التوافق رفضت تغيير رئيس مجلس النواب برغم أن قرار أغلبية النواب بتغييره. الجبهة أعلنت بصراحة أن منصب رئيس المجلس من حصتها، ولا تتنازل عنها، ولا تتفاوض حولها، وأعلنت أنها ربما ستغيره ولكن من داخل الجبهة. وبقيت متمسكة برأيها و حصتها الطائفية برغم دخول البلاد في أزمة حقيقية، وتغيب رئيس المجلس عن موقعه لعدة أسابيع. لا مجال للمقارنة بين موقف الدكتور الجعفري عندما تنازل عن حقه الدستوري كمرشح لرئاسة الحكومة الدائمة بعد أن أصرت الكتل السياسية السنية والكردية على رفض ترشيحه للمنصب. فآثر المصلحة الوطنية وعدم دفع الدولة في نفق مسدود، وأعلن عن تنازله عن الترشيح.

٣- مخالفة القانون لحقوق الإنسان والدستور العراقي الذي تنص المادة (١٤) على أن (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي). ولا يخفى على أحد أن وجود نسبة قليلة من قومية أو مذهب في مؤسسة حكومية يعني تعيين أفراد من هذه القومية أو ذلك المذهب لإكمال النصاب الطائفي المحدد في المؤسسة، دون مراعاة لحق تكافؤ الفرص لجميع العراقيين (المادة ١٦ من الدستور). كما سيعني فصل أو نقل موظفين من طائفة معينة لأنهم زائدون عن النسبة الطائفية المسموح بها. فهل يوجد أسوأ من ذلك في أية وزارة أو مؤسسة في العالم؟

٤- من الذي يحدد نسبة كل مكون اجتماعي في العراق؟ إذ أنه برغم وجود احصاءات رسمية في العهد الملكي، وآخرها عام ١٩٤٧، ويذكرها الباحث حنا بطاطو، وشبه رسمية وردت في تقارير منظمات دولية ومؤسسات حكومية لكن لم يصدر بها أي تأكيد أو وثيقة من الحكومة العراقية تثبت نسبة كل طرف. . لقد ورد في التقرير الدولي السنوي للحرية الدينية لعام ٢٠٠٦ الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية النسب السكانية في العراق كما يأتي: الشيعة (٦٠-٦٥٪)، السنة العرب (١٢-١٦٪)، الكرد (١٨-٢٠٪)، وغير المسلمين ٣٪. كما أن الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٥ أوضحت بشكل كبير نسبة كل مكون اجتماعي وخاصة الشيعة والسنة. البعض يدعي أن نسبته السكانية أكبر، ويسوق نسباً هنا وهناك قفزاً فوق الحقائق والوقائع. فهل نجد مبرراً جديداً نختلف عليه، ثم نتصارع، وسرعان ما نتقاتل عليه؟ فكل فريق يريد أن يأخذ نسبة أكبر من حجمه لأن هناك مغانم وامتيازات سيحصل عليها.

إنتخاب " براتيبها باتيل " حدث تاريخي لنساء الهند

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

يوم الخامس والعشرين من تموز الماضي لم يكن يوما كغيره من الأيام في تاريخ الهند الحديث، ففيه تابع مئات الملايين من الهنود مشهدا لم يألفوه من قبل .. مشهد مواطنة سبعينية ترتدي الساري التقليدي الأبيض وتضع في وسط جبهتها دائرة "البندي" الحمراء الصغيرة وتستقل واقفة سيارة جيب عسكرية مكشوفة لاستعراض القوات المسلحة برفقة كبار جنرالات الجيش من قصر "راشترابتي بهافان" الرئاسي إلى مبنى البرلمان الاتحادي في نيودلهي، وذلك ضمن مراسيم تنصيبها رسميا رئيسة للهند التي لم تترأسها امرأة من قبل منذ استقلالها قبل ستة عقود.

صحيح أن منصب رئاسة الجمهورية في الهند منصب شرفي، ومن يشغله لا يتمتع بصلاحيات كبيرة وواسعة كرئيس الحكومة، لكنه في الوقت ذاته منصب رفيع يختار من يتبوأه بدقة وعناية كبيرتين، لأن الأخير سيصبح حينذاك ضمير الأمة وحامي دستورها والحارس على ديمقراطيتها وعلمانيتها، فضلا عن الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه في أثناء الأزمات السياسية مثل وجود برلمان معلق لا تتمتع فيه أي من الكتل السياسية بنفوذ كاف لتشكيل الحكومة الاتحادية منفردة ولا تستطيع تلك الكتل الاتفاق على حكومة ائتلافية.

ولأن الكيان الهندي منذ تأسيسه في عام ١٩٤٧ اعتمد الديمقراطية والعلمانية نهجا وخيارا نهائيا لا رجعة فيه، فانه لم ينشغل قط بدين أو مذهب أو جنس أو اثنية المرشح للرئاسة، وإنما كان انشغاله محصورا بتاريخ المرشح ومدى كفاءته وولائه وإخلاصه لوطنه.

وفق هذه المعايير فقط ، معطوفة على القليل جدا من المعايير الأخرى ذات الصلة بالتجاذبات السياسية، جرت كل عمليات انتخاب رؤساء الجمهورية السابقين من دون التوقف عند دياناتهم أو أعراقهم أو أصولهم الجهوية أو طبقاتهم الاجتماعية. ودليلنا هو أن أسلاف رئيسة الجمهورية الجديدة "براتيبها باتيل" (٧٢ عاما) جاؤوا من ديانات واثنيات وثقافات ومناطق مختلفة من دون محاصصة. فالرئيس الأول للهند دكتور القانون والناشط السياسي "راجيندرا براساد" كان هندوسيا من ولاية بيهار الشمالية، والرئيس الثاني "رادكريشنان" كان أكاديميا هندوسيا متخصصا في الفلسفة والأديان المقارنة من ولاية تاميل نادو الجنوبية، والرئيس الثالث "ذاكر حسين" الذي توفي أثناء ولايته كان أكاديميا وأديبا مسلما من حيدر آباد، والرئيس الرابع "في جيري" كان نقابيا هندوسيا من ولاية اوريسا الشرقية، والرئيس الخامس خريج كلية سانت كاترين في كمبردج "فخر الدين علي احمد" الذي توفي أيضا أثناء ولايته كان سياسيا مسلما من ولاية آسام في شمال شرق البلاد، والرئيس السادس "سانجيفا ريدي" كان سياسيا هندوسيا من ولاية أندرا براديش الجنوبية، والرئيس السابع "زيل سينغ" كان ابن نجار فقير وناشط صلب ضد الطبقية والإقطاع من طائفة السيخ في ولاية بنجاب الشمالية الغربية، والرئيس الثامن "فينكاتارامان" كان قاضيا واقتصاديا هندوسيا من ولاية تاميل نادو، والرئيس التاسع خريج كامبردج وكلية القانون في هارفارد الدكتور "شانكار شارما" كان أكاديميا هندوسيا رفيعا من ولاية "ماديا براديش" الوسطى، والرئيس العاشر الاقتصادي والصحفي والدبلوماسي العصامي "كوتشيريل نارايانان" كان مسيحيا كاثوليكيا من ولاية كيرالا الجنوبية ومنحدرا من طبقة الداليت المصنفة في قاع التقسيمات الطبقية للمجتمع. أما الرئيس الحادي عشر "ابوبكر زين العابدين عبدالكلام" ابن الصياد الفقير الذي تسلق سلالم المجد بعصامية فذة ونبغ في أدق التخصصات العلمية فصار أبا لصناعة الصواريخ الباليستية وبرنامج الهند النووي فكان مسلما من ولاية تاميل نادو.

صحيح أن الحزب الحاكم في نيودلهي عادة ما يكون له تأثير لجهة الإتيان برئيس ينتمي إليه أو يتعاطف معه في الأقل، إلا أن هناك من السوابق ما يخالف هذا المبدأ، لعل أبرزها أن من رشح البروفسور المسلم عبدالكلام لتولي الرئاسة ووجه نوابه المركزيين والإقليميين إلى التصويت لمصلحته هو حزب "بهاراتيا جاناتا" القومي المتهم بالتشدد الديني يوم كان في السلطة، رغم انه لم يعرف عن عبدالكلام يوما تعاطفه أو تماهيه مع سياسات هذا الحزب. يومها لم يجد حزب المؤتمر المعارض أمامه سوى السير مع غريمه كي لا يقال –هو المعروف تقليديا بجذبه أصوات الناخبين المسلمين أكثر من غيره – انه أحبط حقا مشروعا لمواطن هندي مسلم في الوصول إلى سدة الرئاسة فتسجل بهاراتيا جاناتا بذلك نقطة ضده.

وكان المأمول إن يواصل حزب المؤتمر وقد صار اليوم في الحكم ذلك الموقف عبر إبقاء البروفسور عبدالكلام في منصبه لفترة جديدة –وهو ما يجيزه الدستور بدليل تولي الرئيس الأول "راجيندرا براساد" المنصب لفترتين متتاليتين ما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٢ – خاصة وأن الأخير حظي ولا زال يحظى باحترام وإجماع منقطع النظير على مستوى البلاد كلها. لكن يبدو أن لحزب المؤتمر حسابات أخرى أو ربما أراد بعدم التجديد لعبد الكلام التخلص من احد آثار حقبة زعامة بهاراتيا جاناتا التي حرمته من السلطة لسنوات طويلة.

غير أن المؤتمر من جهة أخرى أحسن صنعا حينما جير أدواته البرلمانية ونفوذه لمصلحة انتخاب امرأة لخلافة عبدالكلام، فرسخ بذلك مفهوما شائعا بأنه الأكثر محاربة للتمييز الجندري والأسبق إلى وضع النساء في المناصب العليا ، بدءا من إرساله السيدة فيجايا لاكشمي إلى نيويورك في الخمسينيات لتصبح أول امرأة تترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنحه رئاسة مجلس الشيوخ إلى "نجمة هبة الله" حفيدة مولانا ابوالكلام آزاد احد زعماء الحركة الوطنية المسلمين الذين لم يؤيدوا تقسيم الهند البريطانية، وطرحه الكثير من الأسماء النسائية ضمن مرشحيه لعضوية البرلمان المركزي والمجالس التشريعية المحلية على مدى العقود الماضية، وانتهاء باختياره سونيا غاندي لقيادة حزب البلاد الرائد، ناهيك عن الحدث الأهم من كل هذا وذاك ألا وهو إيصاله السيدة انديرا غاندي في عام ١٩٦٦ إلى رئاسة الحكومة لتصبح ثاني امرأة تقود بلدا على مستوى العالم بعد رئيسة وزراء سريلانكا الأسبق سيريمافو بندرانيكا.

لن ندخل في هذه العجالة في تفاصيل سيرة رئيسة الهند الجديدة لبيان مدى صواب اختيارها لهذا المنصب الكبير. إذ يكفي أن نقرأ عنها العناوين التالية: بطلة في تنس الطاولة في شبابها، ملكة جمال الجامعات لعام ١٩٦٢ ، محامية بارزة حاصلة على ليسانس وماجستير القانون من كلية بومباي الحكومية وجامعة مهاراشترا، أم وجدة مثالية، نائبة في المجلس التشريعي لولاية مهاراشترا ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٥ ، نائبة لرئيس مجلس الشيوخ ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ ، مشرعة في البرلمان الاتحادي ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ ، نائبة وزير التعليم في نهاية الستينيات، وزيرة للسياحة والرعاية الاجتماعية والإسكان في حكومات ولاية مهاراشترا المحلية، أول امرأة تحكم ولاية راجستان الغربية، مؤسسة سلسلة من المدارس والكليات الخاصة في مومباي، مؤسسة وراعية لصندوق "شرام سادانا" لتمويل وإدارة فنادق للنساء العاملات في نيودلهي ومومباي، مساهمة في تأسيس عدد من المصانع والمصارف التعاونية ومراكز التدريب الصناعي ومدارس إيواء الأطفال الفقراء.

وبالرغم من كل هذا فان ما افسد فرحة نساء الهند بهذا الحدث هو أن انتخاب براتيبها لم يحز، ليس فقط بسبب الجدل حول تقدم سنها واحتمالات عجزها عن القيام بمهامها الرئاسية على أكمل وجه، وإنما أيضا بسبب قيام قوى سياسية معارضة بالنبش في سيرتها وتحميلها مسؤوليات ما قيل انه فساد حدث في المؤسسات التي أنشأتها وأدارتها، فضلا عن اتهامها باستغلال نفوذها لإعاقة تطبيق القانون على احد أشقائها، وهو ما وصفه حزب المؤتمر بالاتهامات المبالغة والمغرضة.

الفساد .. الوجه الاخر للارهاب

مشرق السنجري
كاتب

بعد أربع سنوات من التغيير الحاصل في العراق،يعاني العراقيون مشاكل كثيرة اهمها الارهاب المنظم والذي استطيع ان اعبر عنه، بالارهاب الظاهري والمكشوف في استهداف الابرياء من ابناء الشعب العراقي من خلال انواع الجريمة سواء بواسطة السيارات المفخخة او الاحزمة الناسفة او العبوات وغيرها التي تسببت بقتل البعض وتعويق البعض الاخر وتهجيرهم في داخل وخارج العراق مما جعل الحياة عندهم لالون لها ولاطعم ولارائحة.

وهناك ارهاب من نوع اخر،استطيع ان اعبر عنه بالارهاب الباطني،وهو ارهاب الفساد الاداري والمالي في العراق، الذي يدب في الجسد العراقي كما تدب النملة السوداء في الليلة الظلماء على صخرة ملساء، هذا الارهاب الذي فتك بالبنية التحتية للعراق،وهذه جريمة منظمة اخرى تستهدف المواطنين بالمفخخات الادارية والاحزمة المالية والعبوات السياسية، مما عوق البعض قانونيا وهاجر البعض الاخر اخلاقيا والذي ادى الى قتل العراقيين اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا،فلاحركة عمران في الحياة الاقتصادية،ولاعمل للعاطلين، ولاغيرها من مقومات الحياة فالفساد والارهاب كلاهما صار وجهين لعملة واحدة.

واريد ان اقف على دواعي واسباب النوع الثاني من الارهاب وهو ارهاب الفساد لاسهب قليلا على اسبابه ودواعيه واقف بالتحديد على سببين رئيسيين مهمين واترك باقي الاسباب الى وقت اخر.

السبب الاول :هو القانوني،حيث يكمن هذا السبب في بعض المواد والسلوكيات القانونية وغير القانونية، والتي ادت الى استفحال الفساد بشقيه المالي والاداري.

فالمادة(١٣٦)ب مثلا من قانون اصول المحاكم الجزائية والتي ضربت سورا من الحماية حول الفاسدين والمفسدين والتي تقضي بعدم محاسبة المتهمين بقضايا فساد اداري او مالي الابعد موافقة المرجع المسؤول سواء كان رئيس الوزراء او الوزير او من هو بمنصب وزير،وطبعا هذه الفقرة جعلت القانون ابتر حيث من الصعب جدا الحصول على موافقة المسؤول، لاسباب منها اما ان يكون المرجع متورطاً مع هذا المتهم او يرتبط معه بمصالح شخصية او حزبية او فئوية او انه يخاف على سمعة الوزارة حين اثبات التهمة وهكذا.

وهذه المادة من القانون جعلت هيئة النزاهة في العراق والمسؤولة عن ملاحقة المتهمين بقضايا فساد اداري او مالي تضيق ضرعا بهذه المادة وتطالب البرلمانيين بتغييراو استبدال هذه المادة لكنهم (جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا ثيابهم واستكبرو استكبارا) لاسباب لايعلمها الا الله سبحانه والراسخون في البرلمان.

والسبب الثاني هو:الحصانة لدى المسؤولين الذين اساءوا استخدامها وجعلتهم يشعرون بأنهم فوق القانون وهذا امر اساء الى سمعة هذه الحصانة ،حيث ان كل الذين لديهم الحصانة في العالم ترفع عنهم في حال وجود ادانة لهم وهي بالحقيقة حصانة لكرامتهم بالاصل في المحاسبة وليس لافعالهم المخطئة. الا في العراق فانهم يشعرون بأنها وضعت كخط احمر امام محاسبتهم.

والسبب الاخر والاخير، هو المحاصصة الحزبية والطائفية والتي جعلت من السياسيين في السلطة يشعرون وكانهم معصومون من الخطأ،فهم يشعرون وقد اصبحوا فعلا اقوى من القانون فكلما تحركت قضية ما على هذا المسؤول او ذاك هدد بالانسحاب مرة وبحمل السلاح مرة اخرى والتهديد بمقاطعة العملية السياسية والاجهاز عليها، وهذا واقع لايمكن انكاره حيث ان كل الكتل السياسية اليوم تقف وراءها مليشيات مسلحة يلوحوا باستخدامها كلما تعرضت مصالحها الى تهديد،

وهذا يؤدي الى ضعف القانون لانه يتاثر بهذه الافعال وامثالها،لذلك فالحل يكمن بامرين لاثالث لهما.

الاول: اما ان يفعل القانون والقضاء بحيث يطول الكل وتكون له سيادة على الجميع ويكون اقوى من الاشخاص، والكتل السياسية، وتطبق العقوبة على المسيء، والا، من امن العقوبة اساء الادب

الثاني: ان تعلن حالة الطوارى من قبل السلطة التنفيذية، وتعلن كل الادلة التي تدين الفاسدين والمفسدين من المسؤلون وتطبق العقوبة بحق المدانين الى حين نهاية هذه المرحلة الانتقالية الصعبة والشائكة واستقرار الوضع نسبيا ثم بعد ذلك نرجع نتكلم عن القانون ونقاط ضعفه وقوته وسبل تفعيله وتقويته وحل المشاكل القانونية العالقة والشائكة وبناء اسس صحيحة لدولة القانون.